C.1

رمز 2683

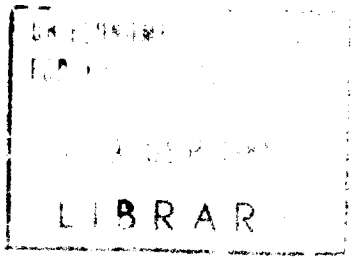

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/124

١٧ نيسان/ابريل ١٩٨١

الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثامنة

٣ - ٧ أيار/مايو ١٩٨١

صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون بين البلدان النامية

81-3907

المحتويـــات

	الفقـرات	الصفحـة
اولا ـ مقدمـــة	١ - ٢	١
ثانيا ـ النشاطات التشجيعية	٣ - ١٢	١
الف ـ المنشورات	٣ - ٤	١
باء ـ البحوث و التقارير	٥ - ١٠	٢
جيم ـ البرمجة و التخطيط	١١ - ١٢	٣
ثالثا ـ النشاطات التنفيذية	١٣ - ٢٩	٥
الف ـ الاجتماعات	١٣ - ٢٢	٥
باء ـ الخدمات الاستشارية	٢٣	٩
جيم ـ الدعم المؤسسي	٢٤ - ٢٩	١٠
رابعا ـ تدابير لصالح اقل البلدان الاعضاء نموا	٣٠ - ٣٦	١٢
خامسا ـ التعاون المشترك بين الاقاليـــم	٣٧ - ٥٠	١٥

أولا - مقدمة

١- يهدف هذا التقرير الى تسليط الضوء على النشاطات والجهود التي قامت بها أمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) خلال عام ١٩٨٠، في مجال تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية، والى استرعاء نظر اللجنة في اجتماعها السنوى الى المقررات الصادرة عن الاجتماع الاقليمي العربي للتعاون الفني بين البلدان النامية (جنيف، ٢١ - ٢٣ آيار/مايو ١٩٨٠) والاجتماع المالي المستوى المعنى باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (جنيف، ٢٦ ايار/مايو - ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٠).

٢- انطلاقا من الجهود الشاملة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة، وفي اطار القرارات ذات الصلة، الدولية منها أو الصادرة عن الاكوا، واصلت الامانة التنفيذية جهودها في مجال رصد واستعراض والاضطلاع بالنشاطات التي من شأنها تشجيع وتنفيذ وتدعيم التعاون في هذا المجال، وصولا الى تكثيف هذا التعاون فيما بين البلدان النامية مع تعميق التكامل على الصعيد الاقليمي.

ثانيا - النشاطات التشجيعية

ألف - المنشورات

٣- تصدر الاكوا عددا من الدوريات التي تستهدف نشر المعلومات المستمدة من واقع احتياجات وقدرات البلدان الأعضاء، وطرح القضايا المتعلقة بالتعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي، في مجالات بعينها من مجالات التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وقد صدرت في عام ١٩٨٠ المنشورات التالية:

(أ) مسح للتطورات الاقتصادية الاجتماعية في منطقة اللجنة؛

(ب) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٠ لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛

(ج) دراسات عن مشاكل انمائية في بلدان غربي آسيا؛

(د) العدد الثالث من المجلة السنوية "الزراعة والتنمية"؛

(هـ) ثلاثة أعداد من النشرة السكانية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا.

٤- تتواصل الجهود لزيادة الاعتمادات المرصودة لاعداد دليل بالدورات والبرامج التدريبية، وبالخدمات الاستشارية واسماء الخبراء المتوفرين في بلدان منطقة الاكوا.

باء - البحوث والتقارير

٥- أمكن تغطية عدد من المجالات الفنية عن طريق الدراسات والتقارير الرئيسية من النشاطات التي تم الاضطلاع بها خلال عام ١٩٨٠ والمتصلة بتشجيع التعاون والتكامل الاقليمي ضمن برنامج العمل الراهن للاكوا لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١.

٦- انطلاقا من قرارات وتوصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه الذى وضع خطة عمل ماردل بلاتا (الارجنتين، ١٩٧٧) اجرت الاكوا دراسة رئيسية حول تقدير الموارد المائية. وتعالج الدراسة التي اكتملت في عام ١٩٨٠ أمورا عدة منها تدعيم الأجهزة القائمة واستحداث أجهزة جديدة يمكن استخدامها في جمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالجوانب المترابطة الثلاثة التي تنطوى عليها الموارد المائية في منطقة الاكوا وهي : تقدير هذه الموارد وادارتها والمحافظة عليها. ومن بين النتائج الرئيسية التي خلصت اليها هذه الدراسة، أن اتخاذ ترتيبات من جانب واحد لتنمية الموارد المائية لا يمكن ان يؤدى الى فعالية وجدوى الانتفاع من تلك الموارد، الا اذا توافرت معرفة قاطعة بالمعلمات الرئيسية المتعلقة بالمساقط المائية ومنها التكوين الجيولوجي والهيدرولوجي والارصاد الجوية المائية والزراعية، فضلا عن ظروف المناخ والتربة والنبات وما يتصل بها من ظروف اجتماعية واقتصادية. وقد طرحت الدراسة عددا من التوصيات الرئيسية تقضي احداها بأن تحديد هذه المعلمات، وصياغة المشاريع، في اطار معالجة القضايا المتعلقة بالمياه، يدعوان الى تنسيق وتكامل وثيقين للموارد المالية والتقنية بالمنطقة. وهناك أيضا عنصر برنامجي وارد ضمن برنامج العمل الحالي يتعلق على نحو خاص بتعزيز التعاون التقني في ميدان تنمية الموارد المائية. وفي هذا السياق يتواصل اعداد قائمة بأحدث المنشورات الصادرة حول المشاريع المائية بالمنطقة، المنفذة منها او المطروحة قيد التنفيذ. كما سيصار أيضا الى صياغة خطة عمل تتحدد ضمنها بدائل التعاون الاقليمي في قطاع المياه. والى جانب ذلك فقد تم وضع تقرير لاستعراض النشاطات التحضيرية الجارية بمنطقة الاكوا في سياق العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية. ويعرض التقرير لقضايا التعاون الاقليمي في هذا المجال، بما فيها الترتيبات المؤسسية المتخذة.

٧- في مجال العلم والتكنولوجيا، تم جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بمشروع تحليل دور القدرات التصميمية والهندسية في منطقة الاكوا ووظائفها وتطويرها. كما أعد مشروع خطة عمل ضمن الأعمال التحضيرية لندوة السياسات التكنولوجية في الدول العربية المقرر عقدها في عام ١٩٨١.

٨- اعمالا لقرارى الجمعية العامة بشأن السيادة الكاملة لكل دولة على مواردها الطبيعية (٣٢٠١، د-٦) و ٣٢٨١ (د-٢٩)، تم في عام ١٩٨٠ استكمال دراسة حول تشريعات المناجم الوطنية واثرها على عمليات استكشاف المعادن على نطاق واسع في منطقة الاكوا. وتتسع

الدراسة نهجا قطريا لدى دراسة المشاكل المتعلقة بتحديد الأسس القانونية التي تقوم عليها هذه التشريعات في كل بلد ، مستهدفة في ذلك ، بالدرجة الأولى ، تبيان الامكانيات التي ينطوي عليها النهوض بتشريعات المناجم لزيادة كفاءة استغلال الموارد المعدنية سواء المتوافرة فعلا ، أو الحديثة الاكتشاف. واذا كان التعدين صناعة عالية المخاطر وتتطلب توفير حوافز قوية لاجتذاب المستثمرين ، فقد ذكرت الدراسة ، ضمن احدى أهم توصياتها ، ان تحديث التشريعات التعدينية القائمة وصياغة سياسة تعدينية شاملة ، يهيئان السبيل نحو انتفاع متكامل ومتجانس من المناجم الوطنية ، وبما يوسع آفاق التكامل الاجتماعي الاقتصادي على صعيد المنطقة بأسرها . وتتمثل أبرز عناصر هذه السياسة التعدينية ، من حيث تأثيرها على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيما تنطوي عليه من اكتشاف ، رواسب معدنية جديدة بجهود تعاونية اقليمية مشتركة ، وزيادة رأس المال المطلوب لهذا اللون من النشاط ، وتوفير فرص العمل ، وتعزيز التنمية الاقليمية ، الى جانب ادماج أقل دول الاكوا الأعضاء نموا ، ضمن اطار واحد مشترك .

٩- فيما يتعلق بالسنة الدولية للمعاقين ، وفي اطار متابعة قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٨٧ (د - ٧) ، تم اعداد دراسة عن وضع الأشخاص المعاقين في منطقة الاكوا . وسيصار الى النظر في هذه القضية في الدورة الثامنة للجنة تحت البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

١٠- في مجال التنمية الريفية ، اتخذت اللجنة القرار ٨٢ (د - ٧) الذي صادق عليه برنامج عمل بشأن الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في منطقة الاكوا . ويستهدف البرنامج ممارسة نشاطات من شأنها تشجيع التعاون التقني فيما يتعلق بالتدريب الحرفي والمهني ، مع تعزيز البحوث الجارية في البلدان النامية . وقد وضع تقرير عن متابعة هذا القرار ضمن البند المتعلق به في جدول الأعمال .

جيم - البرمجة والتخطيط

١١- لدى اعداد برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، تم ايلاء اهتمام خاص لمسألة التعاون فيما بين البلدان النامية وهي المسألة التي تركت بصماتها على جميع البرامج الفنية تقريبا . كذلك فقد استحدث عنصر برنامجي محدد يتعلق بتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تحت عنوان تخطيط وتنسيق البرامج . اما النشاطات التي يحتويها هذا العنصر فتتعلق بالتالي : وظائف جهات الوصل فيما يتعلق بالتعاون بين البلدان النامية ؛ أعمال المتابعة لخطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وما تلاها من اجتماعات عالية المستوى ، بما في ذلك المشاركة في الاجتماع العالي المستوى المقرر عقده في عام ١٩٨٣ وتوفير مساهمة اللجنة في هذا الاجتماع ؛ تحديد وصياغة وتطوير الأشكال الملائمة للتعاون التقني

والاقتصادى فيما بين بلدان المنطقة ؛ تنسيق وتطوير برامج التعاون مع التجمعات الاقتصادية القائمة وما يستجد منها في منطقة الاكوا ،وفي العالم العربي ،ثم على الصعيد المشترك بين الأقاليم ؛ والنشر المنتظم للمعلومات المتعلقة بنشاطات التعاون الاقتصادى والتقني على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي لصالح بلدان منطقة الاكوا ؛ تقييم سياسات وبرامج التجمعات الاقليمية والأقاليمية .

١٢- يعتبر التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية أحد مجالات الأولوية التي تتناولها البرمجة خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٤-١٩٨٩ ،باعتبار ان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة رئيسية لتعزيز التعاون الاقتصادى بينها ،وعلى أساس الترابط والتكامل القائمين بين مجالات التعاون هذين . ويمكن ان يضاف في هذا السياق أنه لكي يتسنى اقامة وتعزيز صلات تجارية واقتصادية على الصعيدين الاقليمي والعالمي ،فان الدور الأساسي الذى تضطلع به الاكوا خلال فترة التخطيط المقبلة ١٩٨٤-١٩٨٩ ،لابد وأن يتمثل في تنسيق وتشجيع نشاطات التعاون التقني التي من شأنها توثيق الروابط بين الأطراف وتعميق تجربة التعاون بمنطقة الاكوا ،وتهيئة سبل تكامل اقليمي أوسع ،فضلا عن الاسهام في احراز غايات الاكوا من التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . من هنا ،ففي سبيل قيام الاكوا ،بوصفها هيئة انمائية اقليمية ،بالتنفيذ الفعال للمهام المعهودة اليها من قبل هيئاتها التشريعية وفي ضوء التوصيات الصادرة عن المحافل الدولية والاقليمية ،فان الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ،لا بد وان تشمل برنامجا يستهدف الغايات التالية :

(أ) التعجيل بعملية ارسال وطرح الاستبيانات ،بحيث تصل الى الوحدات الفنية القائمة في اطار المنظمات الخاصة والحكومية على الصعيدين الاقليمية التي يحتاج الأمر فيها الى تحديد احتياجات التعاون التقني واتخاذ القرارات اللازمة في هذا الصدد ؛

(ب) انشاء وتنسيق نظام معلومات اقليمي على جميع المستويات يتولى جمع البيانات المتعلقة باحتياجات التعاون التقني ؛

(ج) وضع استراتيجية لدعم قدرات البحوث لدى المعاهد والمراكز الاكاديمية بمنطقة الاكوا ،وللربط بين هذه النشاطات وبين النشاطات الأخرى التي تبذلها سائر معاهد البحوث على الصعيد الاقليمية والأقاليمية ؛

(د) تكثيف برامج التدريب المتخصصة للفنيين والخبراء من خلال تنظيم دورات تدريبية قطرية وشبه اقليمية واقليمية حول المواضيع ذات الأولوية القصوى ؛

(هـ) تنظيم عقد اجتماعات محدودة وعملية على الصعيدين الاقليمي وشبه الاقليمي لصالح خبراء المنطقة ،وبحيث يتاح لهم تبادل الخبرات حول مواضيع محددة ،والمشاركة في المناقشات بشأنها وفي النتائج التي تسفر عنها البحوث ،وتحليل عمليات التنمية في المنطقة ،وفي العالم ككل ؛

(و) تنمية الموارد البشرية ،وبخاصة عن طريق التعليم والتدريب؛

(ز) التوسّع في قدرات المنطقة في مجالي العلم والتكنولوجيا ؛

(ح) التعاون في مجال صياغة وتنفيذ برامج التعاون الثلاثي التي تشارك فيها بلدان نامية ذات قدرات تمويلية ،وبحيث تتيسّر سبل التعاون التقني بين هذه الأطراف؛

(ط) توثيق الصلات مع جهات الوصل القطرية والاقليمية في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

(ى) التعاون ،بناء على طلب الحكومات ،في اعداد البرامج وفي تحديد المشاريع الممكنة عمليا ،والفعّالة اقتصاديا ،قطرية كانت أو اقليمية ،في ميدان التعاون التقني والاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

(ك) تنظيم الاجتماعات الاستشارية بين الحكومات وبين الهيئات القطرية والاقليمية حول طرق العمل في مجال التعاون التقني ؛

(ل) التعاون مع أمانات صناديق التمويل الاقليمية ،ومع منظمات التجارة الحرة ، والتجمعات الاقتصادية واتحادات المنتجين وما شاكل ذلك من النظم القطاعية شبه الاقليمية ،ومع المصارف الانمائية والصناعية على الصعيدين الاقليمي وشبه الاقليمي في المجالات التي تنطوى على امكانيات للتعاون التقني والاقتصادى ؛

(م) التعاون مع التجمعات الاقتصادية الملائمة على الصعيدين الاقليمي وشبه الاقليمي ،بناء على طلبها ،في تحديد وتحضير المشاريع المشتركة بغية تعزيز تنمية البلدان المشاركة فيها ؛

(ن) المساعدة على تبادل وتكييف الخبرات المتعلقة بالخطط والاستراتيجيات الانمائية ، وفي ربط التكامل الاقتصادى ونظم التجارة الحرة ؛

(س) المساعدة في برامج تبادل الموظفين الفنيين بين المؤسسات المتخصصة المتشابهة على الصعد الاقليمية والمشتركة بين الأقاليم .

ثالثا - النشاطات التنفيذية

ألف - الاجتماعات

١٣- عقدت الاكوا عددا من الاجتماعات والحلقات الدراسية والتدريبية في غضون عام ١٩٨٠ ، وكانت هذه الاجتماعات بمثابة السبل الأساسية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولارساء القاعدة التي ينهض عليها التعاون والتكامل في اطار الاعتماد على النفس بالمنطقة .

١٤- في هذا الاطار عقدت الندوة الاقليمية للانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا ، بمشاركة بين الاكوا وبين برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وعقدت الندوة في بيروت في الفترة ٢١-٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ . وشملت التحضيرات لهذه الندوة عقد ثلاثة اجتماعات تحضيرية وتنسيقية . وقد توخت تحقيق غايات عدة من بينها تعزيز الوعي بالسياسات البديلة وبالاطر المؤسسية والاعمال المطلوبة وبسبل التعاون الاقليمي المؤدية الى قيام تنمية واتباع أساليب حياة سليمة بيئيا في غربي آسيا . وفي اطار متابعة هذا الموضوع اصدرت اللجنة قرارها ٨١ (د-٧) المعنون " تضمين برنامج عن البيئة في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا" أما جهود المتابعة الأخرى لهذه المسألة ، فمن المقرر ايرادها تحت البند ذي الصلة (البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت) .

١٥- عقدت الاكوا ندوة عن هجرة الكفاءات العربية في بيروت (٤-٨ شباط/فبراير ١٩٨٠) . وقد ركزت الندوة على حركة انتقال الكفاءات البشرية ، محللة في ذلك أسباب هذه الظاهرة ومساراتها والآثار الناجمة عنها . كما استعرضت الندوة تجارب بلدان عربية معنية في هذا الصدد واقترحت سبلا ممكنة للعمل في هذا المجال . كذلك فقد توقفت تجارب بلدان أخرى هي باكستان ، واليابان ، والصين في التعامل مع هذه الظاهرة ، انطلاقا من صلة هذه التجارب بظاهرة هجرة الكفاءات العربية .

١٦- عقد في بيروت بين ٣ و ٧ آذار/مارس ١٩٨٠ " الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا" . وجاء هذا الانعقاد تنفيذا لقرار الاكوا ٧٣ (د-٦) . وقد نظر الاجتماع في دراسة منقحة حول تطوير نظام نقل متكامل بغربي آسيا، وهي دراسة وضعت في اعتبارها ، وبحق ، الرغبة التي سبق وأعربت عنها البلدان النامية في أروشا من تحقيق الاعتماد الجماعي على النفس. كذلك فقد أكد هذا الاجتماع (أ) الحاجة الى تدعيم الهيئات الاقليمية القائمة بما يكفل مزيدا من التنسيق في المسائل المتعلقة بتطوير النقل ، (ب) ضرورة التعاون بين تلك الهيئات وبين الاكوا بغية رسم الخلفية اللازمة لممارسة هذا الأسلوب من أساليب الدعم . كذلك فقد جرى التأكيد على البنود التالية المتعلقة بالتعاون التقني ، سواء في الدراسة المطروحة أو في الاجتماع المذكور :

'١' التدريب ، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير النشاطات التدريبية الاقليمية وشبه الاقليمية ؛

'٢' التعاون في مجال استكمال وصلات الطرق الناقصة وتطوير شبكة النقل الريفية وشبكات السكك الحديدية ؛

'٣' تهيئة سبل الاعتماد على النفس بالمنطقة عن طريق تشييد الأرصفة الجافة للسفن ، وبخاصة الناقلات الصغيرة للشحنات الجافة .

١٧- تتواصل أعمال المتابعة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة بشأن تكامل النقل في غربي آسيا . حيث من المقرر أن تنظر اللجنة في هذا الموضوع في دورتها الثامنة بموجب البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت .

١٨- قامت الاكوا برعاية دورة تدريبية مدتها ثلاثة اسابيع حول دور الاتصالات في التنمية الريفية المتكاملة وذلك في مقر مركز التنمية الاردني بعمّان (٥-٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠) . وقد شارك في الحلقة متدربون من سبع دول أعضاء بالاكوا . وعقدت حلقة تدريبية اخرى في عمان حول صياغة المشاريع وتنفيذها وتقييمها (١٦-٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨٠) . وفضلا عن ذلك فقد عقدت في عدن ،في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ حلقة تدريبية وطنية حول دور المرأة في التنمية الريفية المتكاملة والتعاونيات .

١٩- فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ،تم اعداد تقارير تغطي مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الجيوحرارية وطاقة الغاز الحيوى . وتعرض هذه التقارير جهود البحث والتطوير ،وواقع البرامج القائمة والامكانيات المستقبلية ،مع تركيزها على العمليات المحدودة النطاق والتكنولوجيات الملائمة في هذا المضمار ،على صعيد التنمية الريفية والحضرية بالعالم العربي . وقد قدم في هذا الخصوص مشروع تقرير اقليمي قائم على أساس التقارير الاستشارية ،الى اجتماع فريق الخبراء الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . والذى نوقشت فيه مختلف الجوانب التقنية والاقتصادية للموضوع فضلا عن السياسات المتعلقة به . ولسوف يصار الى تقديم التقرير الصادر عن هذا الاجتماع ، بما في ذلك النتائج التي استخلصها والتوصيات التي أصدرها بشأن السياسات المتبعة ،الى مؤتمر الامم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (١) . وفي هذا الخصوص قد يتم النظر في اقامة معرض اقليمي عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ،في حال توافر الأموال اللازمة لذلك .

٢٠- في اطار التعاون والتكامل الصناعي الاقليمي ،سيعقد في عام ١٩٨١ اجتماعان متعلقان بتنسيق سياسات التصنيع وتحديد المشاريع الاقليمية :

(أ) في سياق التحضير لعقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بتحديد مشاريع التعاون الاقليمي في مجال صناعات السلع الرأسمالية والصناعات الهندسية الثقيلة ،تم اعداد أوراق المعلومات الأساسية التالية التي بحثت في امكانية تصنيع معدات الالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ،يمكن الرجوع الى الوثيقة E/ECWA/116 .

ومكوناتها : (١) ورقة عن امكانية انشاء صناعة اقليمية للاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة الاكوا ، (٢) ورقة عن امكانية انشاء صناعة معدات الطاقة الكهربية بمنطقة الاكوا ؛ (٣) ورقة عن انشاء صناعة كابلات الهاتف بمنطقة الاكوا ؛ (٤) ورقة عن انشاء صناعات كابلات الكهرباء في منطقة الاكوا .

(ب) في اطار التحضير لعقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بالتنسيق الاقليمي والصناعة ، تم اعداد دراستين أولاهما بعنوان " سياسات التصنيع في منطقة الاكوا : نظرة تقييم" وهي تستعرض وتقيّم مختلف التدابير والوسائل المتعلقة بالسياسة الصناعية التي تتبعها بلدان المنطقة تشجيعا وتوجيها للنشاطات الصناعية القائمة فيها . كما تحدد الدراسة عددا من تدابير التكيف والتلاؤم التي تنطوي عليها السياسة الصناعية بما يتفق واحتياجات اعادة توجيه وتشكيل التنمية الصناعية بالمنطقة . أما الدراسة الأولية الأخرى وعنوانها " التعاون الصناعي: نحو استراتيجية تصنيع جزئية بديلة في الأجل الطويل" فتستعرض وتحلل مختلف ترتيبات التعاون الاقتصادي التي قامت بين الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة كما تتدارس العوامل التي نالت من فعالية هذه الترتيبات في الماضي . وترسم الدراسة أيضا معالم استراتيجية بديلة للتعاون ، داعية في ذلك الى تنمية مجاميع متكاملة من الصناعات الجديدة التي من شأنها تحقيق منافع متوازنة تعود على البلدان المشاركة في تلك الترتيبات .

٢١- في سياق تعزيز الاعتماد على النفس وتدعيم مشاريع التعاون الاقتصادي على الصعد شبه الاقليمية ، والاقليمية ، والأقاليمية ، تخطط الاكوا لعقد اجتماع في عام ١٩٨١ لفريق من الخبراء حول أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي الممكنة في غربي آسيا . ومن المتوقع أن يتم تنظيم هذا الاجتماع بالتعاون مع كل من جامعة الدول العربية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . ويستهدف هذا الاجتماع تعزيز فهم العوامل الاقتصادية المؤدية الى قيام تعاون وتكامل اقتصادي في غربي آسيا ، فضلا عن العوامل التي تحول دون ذلك . كما يرمي أيضا الى تحديد أشكال هذا التعاون الذي ينبغي ان تتجه الجهود الى احرازه ، فضلا عن استعراضه لترتيبات قيام تعاون عملي وأكثر تطورا في هذا الصدد ، سواء من حيث امكانية وضع تلك الترتيبات او متطلباتها . ومن شأن الاجتماع المذكور ان يصوغ أيضا الحلول والمبادئ التوجيهية العملية والبديلة المتعلقة بالسياسات المتبعة في هذا الخصوص ، بحيث يصار الى النظر فيها من قبل حكومات الدول الأعضاء ، فضلا عن المنظمات الدولية والاقليمية المشتركة بين الحكومات ، والمعنية بقيام علاقات اقتصادية أوثق فيما بين بلدان غربي آسيا .

٢٢- في مجال التحضير للاجتماع السابق الذكر ، تم اعداد الدراسات التالية :

(أ) دراسة بعنوان " تطور التعاون والتكامل الاقتصادي في غربي آسيا" ويرد فيها استعراض شامل لجهود التعاون المبذولة في هذا الصدد ، كما أنها تتبع تطور الأجهزة المؤسسية

التي قـــام التعـــاون في اطارها ،والاشكال المختلفة التي اتخذها هذا التعاون . كذلك تركز الدراسة على ترتيبات تشجيع التجارة في داخل المنطقة ،وعلى الجهود الرامية الى توسيع وتنويع الانتاج الصناعي والزراعي ،والى تطوير البنية الأساسية وتعزيز التعاون المالي ،والتقني ،والمواءمة بين الخطط والسياسات الانمائيـــة .

(ب) " خلاصة احصاءات التبادل التجاري بين بلدان غربي آسيا ، ١٩٧٢ و١٩٧٤ و١٩٧٦ " وتهيء خلفية بيانات يستلزمها التحليل المتعمق للتجارة داخل المنطقة بغية استكشاف امكانية توسيعها على أساس من أنماط الانتاج القائمة و/أو على أساس استحداث خطوط انتاج جديدة أو كلا الأمرين معا .

(ج) تتعلق الدراسة المعنونة " العقبات والفوائد الرئيسية لتوثيق التعاون الاقتصادي في غربي آسيا " بفحص العوامل التي تسببت في قصور التعاون الاقتصادي الاقليمي ،وبتدارس الظروف التي تحكم حركة انتقال عوامل الانتاج في داخل المنطقة ،مع استمراغ الشروط التي يتطلبها تحقيق المكاسب المحتملة من التكامل الأوثق على صعيدها ،فضلا عن القوى الدينامية التي تدفع بعجلة هذا التكامل الى الامام .

كذلك يتواصل العمل حاليا في اعداد الدراستين التاليتين لطرحهما في الاجتماع السالف الذكـــر :

أ - الدراسة التي ستحمل عنوان " تجارة السلع وحركة عوامل الانتاج فـــي غربي آسيا " وسوف تحلل تدفق السلع واليد العاملة ورؤوس الاموال فيما بين بلدان غربي آسيـــا ، مستهدفة في ذلك تسليط الضوء على المشاكل المطروحة ،وعلى امكانيات قيام تعاون اقتصـــادي أوثق في المستقبل .

ب - الدراسة التي ستحمل عنوان " نحو نهج عملي للتعاون والتكامل الاقتصادي في غربي آسيا " ، والتي تهدف الى تحديد الاشكال العملية والقابلة للاستمرار التي يتخذها التعاون في المنطقة مع تبيان الشروط التي تستلزمها هذه الاشكال لكي يصبح التعاون حقيقة واقعة ويأتـي ذلك في ضوء الظروف السائدة بالمنطقة ،وعلى أساس تجارب البلدان الاعضاء في مختلف أساليـــب وجهود التعاون والتكامل فيما بينها ،فضلا عن البلدان الأخرى في هذا المضمار .

باء- الخدمات الاستشارية

٢٣- واصلت الاكوا تقديم خدماتها الاستشارية التقنية الى بلدان المنطقة . وغطـــت هذه الخدمات في عام ١٩٨٠ المجالات التالية : التخطيط الانمائي ،تحديد وصياغة المشاريـــع

الصناعية ،تنمية الموارد البشرية ،الاحصاءات والحسابات القومية ،الجوانب الاجتماعية للمستوطنات البشرية ،الاحصاءات السكانية ،تحديد وصياغة المشاريع الزراعية ،الجوانب الاقتصادية لتنمية الطاقة ،التمويل الانمائي وادارة الجمارك (٢) .

جيم- الدعم المؤسسي

٢٤- واصلت الاكوا دعم المعاهد التدريب والبحوث بالمنطقة ،فظلت تقوم بدور الوكالة التنفيذية للمعهد العربي للتخطيط (RAB/77/002) . وقد عقد هذا المعهد خلال العام الاكاديمي ١٩٧٩/١٩٨٠ دورات تدريبية قصيرة الأجل وطويلة الأجل تغطي مجالات التخطيط الانمائي ، وتقنيات التخطيط المتقدمة ،والتخطيط المالي واعداد الميزانيات ،وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية ، وتحديد واعداد المشاريع ،واعداد الخطط. وفضلا عن ذلك ،عقدت في اطار المعهد ندوة حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات وندوة أخرى عن مشاكل الاسكان والمستوطنات البشرية . وهناك معهد آخر تتولى الاكوا وظيفة وكالته التنفيذية وهو المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية (RAB/79/028) . وقد نظم المعهد خلال العام الاكاديمي ١٩٧٩/١٩٨٠ دورتين سنويتين طويلتي الأجل في مجال الاحصاءات التطبيقية ،فضلا عن دورات قصيرة الأجل تغطي مجالات احصاءات الثروة الحيوانية ،واحصاءات ميزانية الأسرة ،الى جانب دورة وطنية للمستوى المتوسط في مجال الاحصاءات التطبيقية .

٢٥- واصلت الاكوا ايضا تنمية وتدعيم علاقاتها مع المنظمات الاقليمية من خلال الاتفاقات الرسمية التي عملت على تعريف محتوى التعاون ومداه . ومن هنا ،فالى جانب الصلات والاتفاقات التي باتت تربط الاكوا بالفعل مع الهيئات الاقليمية فضلا عما يتخذ من ترتيبات خاصة مع بعض الصناديق العربية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وجامعة الدول العربية وهو ما سبق عرضه في الدورة السابعة للجنة بالوثيقة E/ECWA/94 فقد أضفى الطابع الرسمي

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول خدمات الاكوا الاستشارية ،يرجع الى الوثيقة E/ECWA/120/Add.2.

أيضا في عام ١٩٨٠ على العلاقات التي تربط بين الاكوا وبين اتحاد مجالس البحث العلمي العربية من خلال توقيع الطرفين على مذكرة تفاهم في هذا الشأن (٣).

٢٦- في اطار التعاون بين الاكوا ومنظمة أوابك بصدد الاستعدادات لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، التي شملت عقد اجتماع اقليمي تحضيري بهذا الشأن في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، فقد قدمت الأوابك خدمات الخبراء الاستشاريين لاعداد تقرير عن الطاقة الشمسية. وسوف يجرى مزيد من التعاون في هذا الشأن وخصوصا فيما يتعلق بمؤتمر الطاقة العربي الثاني المقرر انعقاده في آذار/مارس ١٩٨٢.

٢٧- احتل انشاء المؤسسات الرامية الى تعزيز وتكثيف التعاون في المنطقة موقع الصدارة من اهتمامات الأمانة التنفيذية للاكوا. وعليه فقد قامت اللجنة بتنقيح وثيقة المشروع المتعلق بانشاء المعهد العربي لانماء المدن وهي الوثيقة التي تحدد أهداف المشروع، وتعرض لبرامجه ونشاطاته، وللموارد التي يحتاجها، وللاطار المؤسسي والتنظيمي للمعهد المقترح. ومن المتوقع ان يباشر هذا المعهد مهامه في عام ١٩٨١.

٢٨- يحتاج انشاء مركز اقليمي عربي لنقل وتطوير التكنولوجيا الى المزيد من التنسيق. وقد شملت الاستعدادات لانشاء المركز حتى الآن، استكمال دراسة للجدوى وعقد اجتماعين مشتركين بين الوكالات، بالاضافة الى اجتماع مشترك لممثلي الحكومات العربية والمنظمات الاقليمية العربية (في عام ١٩٧٨). وقد تدعمت النشاطات القائمة بفضل قرار اللجنة ٦١ (د - ٥) وبمشاركة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، وجامعة الدول العربية. ومن ثم فقد عقد اجتماع لفريق عامل في هذا الشأن في تموز/يوليو ١٩٧٩. وقد أعد الفريق العامل المعني مشروع دستور للمركز جرى فيما بعد استعراضه في اجتماع دولي عقد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩. وطبقا

---

(٣) تغطي هذه الترتيبات المنظمات الاقليمية التالية المشتركة بين الحكومات: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي، وجامعة الدول العربية، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمعهد العربي للتخطيط، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للعلوم الادارية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والاتحاد العربي العام للحديد والصلب، والاتحاد العربي للسياحة، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ومنظمة المدن العربية، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية.

لتوصيات هذا الاجتماع تم طرح هذا الدستور على لجنة قانونية بالجامعة العربية وأحيل من ثم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للجامعة الذى قرر في دورته الثامنة والعشرين المنعقدة في تونس (في الفترة ١١ - ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٠) ضرورة البدء بتعزيز التنسيق بين النشاطات التي تضطلع بها منظمات الجامعة العربية بالنسبة للمرحلة الراهنة، مع الأخذ بالتطوير المتدرّج في هذا الخصوص بحيث يتسنى انشاء مركز اقليمي فعال لنقل وتطوير التكنولوجيا.

٢٩- تعزيزا للتعاون الاقليمي في مجال الموارد المائية، نظر الاجتماع الاقليمي الاول للمياه (بغداد، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦) في أمر انشاء مجلس اقليمي للموارد المائية، ثم نوقش الموضوع في الاجتماع الاقليمي الثاني للمياه (الرياض، ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ - ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩). وتلا ذلك تشكيل لجنة مخصصة مشتركة بين الحكومات اجتمعت في دمشق لمناقشة امكان انشاء المجلس المذكور. وفي اطار متابعة هذه القضية، فقد نظرت فيها الاكوا لدى انعقاد دورتها السابعة في نيسان/ابريل ١٩٨٠ التي صدر عنها القرار ٨٣ (د-٧) المعنون "انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية". ويذكر القرار ضرورة انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية بحيث تكون مهامه الرئيسية هي، حصرا، تنسيق جهود المنظمات والهيئات الاقليمية العاملة في مجال الموارد المائية بالمنطقة. وترد متابعة هذا القرار تحت البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

رابعا - تدابير لصالح أقل البلدان الأعضاء نموا

٣٠- ادراكا من الاكوا بأن أفضل سبيل لتحقيق التكامل الاقتصادى بين بلدان المنطقة، هو تعزيز النمو المتوازن والمساواة الاجتماعية عن طريق التعاون فيما بين هذه البلدان، فقد واصلت الاكوا نشاطاتها لصالح أقل البلدان الأعضاء نموا، برغم ما صادف هذا الأمر من قيود تمثلت في عدم كفاية الموارد المتاحة. وانطلاقا من هذا الوعي، فقد شاركت الاكوا في اعداد مشروع خطة عمل، وعقد دورة تدريبية حول رعاية الطفولة في عمان. وقدمت ايضا الخدمات الاستشارية لاجراء المسح الاجتماعي الاقتصادى الجديد في عمان، كما قدمت هذا النوع من الخدمات أيضا الى اليمن الديمقراطية لاجراء مسح للأسر بالعينة ولاجراء مسوح أخرى في مجالات القوى العاملة والزراعة. كما قدمت المساعدات ايضا الى كل من اليمن واليمن الديمقراطية في وضع خططهما الاقتصادية الخمسية وفي تهيئة الخدمات الاحصائية والحسابات القومية في كل منهما. كذلك فقد عهد الى الاكوا بأن تقوم بدور الوكالة التنفيذية المساعدة للمشروع المعنون "تطوير الخدمات الاحصائية في الجمهورية العربية اليمنية". وقدمت خدمات استشارية الى اليمن ايضا في مجال تحديد وصياغة المشاريع الصناعية. كما قدمت الى اليمن الديمقراطية خدمات استشارية في مجال سياسة وتخطيط التجارة الخارجية. وقد تمثلت المساعدات الأخرى التي قدمت لليمن الديمقراطية في انعقاد

الدورة التدريبية الوطنية التي نظمتها الاكوا في عدن من ٥ الى ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ حول دور المرأة في التنمية الريفية المتكاملة والتعاونيات. كذلك قدمت خدمات استشارية الى جميع البلدان الثلاثة الاقل نموا بمنطقة الاكوا في مجال ادارة وتشريعات الجمارك (٤). والى جانب ذلك فقد طلبت هذه البلدان الثلاثة الى الاكوا أن تسمّي بمعرفتها المتدربين الذين يشاركون في الدورات التي ينظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية في بغداد.

٣١- ركزت البحوث التي اجريت لصالح أقل البلدان الأعضاء نموا بمنطقة الاكوا، على مجالات التنمية الزراعية، والأمن الغذائي، والطاقة، والتنمية الاقتصادية.

٣٢- في اطار متابعة الدراسات التي سبق اجراؤها حول الأمن الغذائي في بلدان غربي آسيا، وبناء على طلب حكومتي اليمن واليمن الديمقراطية، فقد توجهت بعثة مشتركة بين الاكوا ومنظمة الاغذية والزراعة الى هذين البلدين في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠، بهدف تحديد مشاريع المساعدة التقنية الرامية الى تعزيز وضع الأمن الغذائي فيهما. كذلك فقد اجريت دراسة، بناء على طلب هاتين الحكومتين ايضا، حول حالة الأغذية والانماط الغذائية والخبز في اليمن واليمن الديمقراطية. ولسوف تكون تقارير هذه البعثة، فضلا عن الدراسة المذكورة، بمثابة أوراق العمل لاجتماع تنظمه الحكومتان المعنيتان لاستعراض المشروع في أواسط عام ١٩٨٠. ومن المستهدف أن يؤدي هذا الاجتماع الذي سيضم اطرافا متنوعة محتملة، الى الاضطلاع بعدد من مشاريع المساعدة التقنية في البلدين.

٣٣- عالجت الدراسة المعنونة " نظم المشاركة في المحاصيل وحيازة الأراضي في الجمهورية العربية اليمنية" التي مولها البنك الدولي وجرى استكمالها في عام ١٩٨٠، قضية كيفية مشاركة الملاك والمستأجرين في كلفة الانتاج الزراعي، ومدى ما يؤدي اليه استخدام تشكيلات جديدة من المحاصيل من خفض للكلفة وزيادة في الناتج. وهذه الدراسة تبيّن ايضا كيف أثرت بعض العقبات المؤسسية مثل نظام الحيازة على نمو الانتاجية الزراعية، وكيف يمكن لخدمات الارشاد الزراعي ان تسهم في تحسين هذه الانتاجية.

٣٤- في مجال الطاقة، تم اعداد مشروع تقرير حول برنامج العمل لتنمية اقتصاد الطاقة في أقل بلدين نموا بمنطقة الاكوا. ويتكون التقرير من تحليل شامل لأوضاع ومشاريع الطاقة بالبلدين، كما يغطي تنظيم وضبط اقتصاد الطاقة فيهما. وقد خلص التقرير الى نتائج عدة من بينها ان مصفاة

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول خدمات الاكوا الاستشارية في هذا الخصوص، انظر الوثيقة E/ECWA/120/Add.2.

عدن مصممة أساسا لاغراض التصدير فقط وانها يعوزها الكثير من الصلات الامامية والخلفية بسبب قصور استخدام النفط في السوقين المحلية والاقليمية. وقال التقرير ان تحسين هذه المصفاة القديمة من شأنه ان يعود بالمزيد من النقد الاجنبي. وعلى هذا فان تمويل مثل هذا المشروع انما يستدعي عقد اتفاقات قروض ثنائية ومتعددة الاطراف، اى اتفاقات استثمارية من النوع الجماعي.

٣٥- في مجال التنمية الاقتصادية، اعدت الاكوا مشروع تقرير متعلق بنموذج اقتصادى كلي لليمن الديمقراطية، كما قدمت مساعدات لاقل البلدان نموا بالمنطقة فيما يتعلق باستعداداتها لانعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا. وقد شملت هذه المساعدات تقديم خدمات استشارية في مجال التخطيط الانمائي الى حكومة اليمن، وفي مجال تخطيط وسياسات القطاع الخارجي الى حكومة اليمن الديمقراطية كما شملت احاطة خبراء الأونكتاد المسؤولين عن أقل بلدان المنطقة نموا، بأبعاد الموقف، والمشاركة في الاجتماعات التحضيرية والمشاورات التمهيدية الجارية في هذا الصدد (٥). وقد أعربت الأمانة التنفيذية للاكوا عن آرائها بشأن المحتوى الفني للبرنامج الشامل الجديد، والترتيبات المؤسسية التي يتطلبها، وذلك في مذكرة قدمت الى الفريق الحكومي الدولي المعنى بأقل البلدان نموا في دورته الثالثة والى اجتماعات التشاور المشتركة بين الوكالات حول الموضوع نفسه (جنيف، ٤ - ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٠). وتم في هذا الخصوص اعداد تقرير حول النشاطات المبذولة لصالح أقل البلدان الأعضاء بالاكوا نموا، بوصفه مساهمة من جانب اللجنة في دور الانعقاد الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا.

٣٦- بناء على دعوة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي شارك اثنان من الممثلين في مناقشة وثيقة مشروع أعدته ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة حول رسم خريطة جيولوجية وهيدرولوجية لليمن واليمن الديمقراطية (الكويت، ١٥ - ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٠). وقد تم في هذا الخصوص تحديد خمسة مشاريع مشتركة بين البلدان في مجالات الموارد الطبيعية والزراعة، وطرحت للتنفيذ في هذين البلدين. كما أعربت الاكوا عن عميق اهتمامها بالتعاون مع الصندوق العربي على تنفيذ هذه المشاريع، ولا سيما فيما يتعلق باجراء عمليات الاستعراض التقني التي يجرى من خلالها تقييم متطلبات تمويل هذه المشاريع واعداد مواصفاتها الفنية، وطرح وثيقة العطاء ذى الصلة، مع اجراء تقدير شامل للموارد المائية في هذين البلدين.

---

(٥) شاركت الأمانة التنفيذية في ندوة كبار المخططين (جنيف ٦ - ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠) بشأن الاستعدادات القطرية لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا، كما شاركت في المشاورات المشتركة بين الوكالات حول برنامج العمل الشامل الجديد لصالح أقل البلدان نموا (جنيف ٢٠ و ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠).

خامسا - التعاون المشترك بين الاقاليم

٣٧- نشطت الاكوا في مجال تحديد وتعزيز المشاريع التي تنطوى على امكانيات كبيرة بالنسبة للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين الأقاليم المختلفة. وترتبط نشاطات الاكوا الاقاليمية ،ارتباطا وثيقا بنشاطات الجهاز الانمائي للأمم المتحدة ،ولا سيما نشاطات اللجان الاقليمية الأخرى في حال التشابه بين الاهتمامات المطروحة بينها .

٣٨- من بين المحاولات الأساسية الرامية الى قيام تعاون بين الاقاليم ،جاء انعقاد الاجتماع الاقليمي العربي للتعاون الفني بين البلدان النامية (جنيف، ٢١ - ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٠) الذى شارك في تنظيمه كل من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وفي هذا الاجتماع ،طرحت الأمانة التنفيذية للاكوا ورقة معلومات أساسية عولجت فيها قضايا التعاون التقني فيما بين البلدان النامية توطئة لمناقشتها في ذلك الاجتماع وهي قضايا المياه ،والتصحر ،والعلم والتكنولوجيا ،والمؤسسات العلمية والتكنولوجية ،والتعليم والتدريب التقني ،ومصادر الطاقة التقليدية والمتجددة ،والنقل والاتصالات. وقد كانت توصيات الاجتماع بمثابة قوة دفع لتعزيز التعاون التقني فيما بين الدول العربية ،وكذلك فيما بين هذه الدول والدول الافريقية. وتتسم التوصية رقم ٢١ بأهمية خاصة بالنسبة للاكوا التي طلب اليها أن تقوم ، بالمشاركة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ،باجراء دراسات حول مشاكل المياه ،والتصحر ،والأمن الغذائي في المنطقة العربية ،بحثا عن حلول لها ،مع تبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية من جهة ،وبينها وبين الدول الافريقية من جهة أخرى. وقد أعيد نشر توصيات هذا الاجتماع في الاضافة المطروحة لكي تنظر فيها اللجنة (E/ECWA/124/Add.1) .

٣٩- شاركت الاكوا في الاجتماع العالي المستوى المعنى باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى عقد في جنيف في الفترة ٢٦ ايار/مايو - ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٠. وقد استعرض الاجتماع مدى التقدم المحرز في تنفيذ المهام التي كلف بها جهاز الامم المتحدة الانمائي بموجب خطة عمل بوينس آيرس، كما نظر في أمر استحداث سياسات جديدة ومناهج مبتكرة من شأنها تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،مقدرا في ذلك مدى توافر الموارد المالية اللازمة وامكانية استخدامها على نحو فعال من قبل الجهاز الانمائي للامم المتحدة دون الاخلال بالبرامج القائمة بالفعل. ونظر الاجتماع ايضا في برنامج عمله لعام ١٩٨١. وقد ركزت مقررات هذا الاجتماع، في جملة أمور ،على مجالات النقل والاتصالات ،واشتراك المرأة في التنمية ،وعلى انشاء وتدعيم مراكز وطنية للبحث والتدريب ذات نطاق متعدد البلدان ،كما ركزت المقررات ايضا على مجالات التحضر والفقر ،وتحسين طاقات البلدان النامية في مجال التعاون التقني ،فضلا عن قضية الموارد والترتيبات المالية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وترد توصيات هذا الاجتماع كاضافة مقدمة الى اللجنة لكي تنظر فيها (E/ECWA/124/Add.2).

٤٠- تنفيذا للمقرر ٢/١ الصادر عن الاجتماع سابق الذكر ،فان الوثيقة المعنونة " تقرير عن حالة النقل والاتصالات فيما بين البلدان النامية " (TCDC/5, vol.I and II) مطروحة لكي تنظر فيها اللجنة وتتخذ ما تراه بشأنها من اجراءات (E/ECWA/124/Add.3) ويستعرض هذا التقرير

بايجاز التطورات التاريخية في النقل والاتصالات ،ويعرض ايضا لقضايا من قبيل العلاقات فيما بين الجنوب القائمة على الاعتماد على النفس في العصور القديمة والوسطى ،وانفصام هذه الصلة في فترة التوسع الأوروبي ،وتبعية بلدان الجنوب للشمال في المرحلة الاستعمارية وما بعدها . ويتناول التقرير بالبحث التفاوتات القائمة بين الشمال والجنوب في مجال النقل والمواصلات . ويقدم تقييمات شبه قطاعية للحالة القائمة لتطور النقل والاتصالات العصريين فيما بين البلدان النامية ،ويبدي بعض الملاحظات والتوصيات العامة بشأن تحسين روابط النقل والاتصالات فيما بين البلدان النامية . ويساعد المجلد الثاني من التقرير (خرائط ورسوما بيانية وجداول) على مقارنة كمية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات ونوعيتها وملكيتها بين الشمال والجنوب ويرد بالفقرة ١٦ من هذا التقرير عرض موجز لآراء الاكوا حول الآثار الاقليمية المترتبة على التوصيات المتعلقة بالنقل فيما بين البلدان النامية ،كما ان هذه الآراء ترد بمزيد من التفصيل تحت البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت .

٤١ - في اطار ترتيب للتعاون جرى التوصل اليه مع الأونكتاد ،أصبحت الاكوا مسؤولة عن تحديد واختيار مرشحي منطقة الاكوا للمشاركة في برنامج الأونكتاد التدريبي الداخلي حول قضايا نقل التكنولوجيا . وقد قامت البلدان السبعة الأعضاء التي استجابت لدعوة الاكوا في هذا الصدد ، بتسمية ١٢ مرشحا لهذا الغرض،حيث وقع الاختيار النهائي على خمسة مرشحين شاركوا في البرنامج التدريبي الذى انعقد في جنيف في الفترة ٢٥ شباط/فبراير - ١٤ آذار/مارس ١٩٨٠ .

٤٢ - تبذل الاكوا ،بالتعاون مع اللجان الاقليمية الأخرى ،جهودا للارتباط بالبرنامج الذى يشارك في تنظيمه برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية .

٤٣ - جرت صياغة مشروع حول تعزيز وتنمية التعاون التقني فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط. وتواصلت جهود تدبير الاموال اللازمة لتنفيذه . ويضم المشروع كلا من اللجنة الاقتصادية لاوروبا ،واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،واللجنة الاقتصادية لافريقيا . وقد تم ،في اطار هذا المشروع ،اختيار اربعة مواضيع لكي تشكل أساس دراسة الجدوى الخاصة به ،وهذه المواضيع هي التعاون الصناعي ،والمياه ،والطاقة ،والزراعة . وتلك قطاعات تدخل ضمن القطاعات التي سبق واقترحتها الاكوا لكي يشملها التعاون المشترك بين الأقاليم وشاركها في هذا الاقتراح ايضا اللجنة الاقتصادية لافريقيا ،والاجتماع العالي المستوى المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،كما ان هذه المواضيع تستجيب كذلك للاهتمام الذى أبدته البلدان المتوسطية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

٤٤ - يتمثل الهدف النهائي لهذا المشروع في تعزيز التعاون بين بلدان البحر الابيض المتوسط،من خلال تحديد وصياغة وتنفيذ نشاطات مشتركة في مجال التعاون الاقتصادى والتكنولوجي ، بما يخدم مصالح البلدان المتوسطية التي تنتمي الى مناطق اللجان الثلاث في افريقيا ،أو أوروبا ، أو غربي آسيا . وسوف يكون هذا المشروع بمثابة أول نشاط اقاليمي على صعيد التعاون التقني فيما

بين البلدان النامية يجرى الاضطلاع به في حوض البحر الابيض المتوسط، حيث يأتي ذلك في اطار محاولة لاستكشاف أنسب أشكال التعاون بين البلدان المعنية، ولوضع الأصول الاجرائية اللازمة لتنفيذ مشاريع التعاون التقني المشتركة بين الأقاليم في مجالات انمائية أساسية مختارة. ومن المتوقع ان يؤدى هذا المشروع الى عقد اجتماع للخبراء الحكوميين مشترك بين اللجنة الاقتصادية لاوروبا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، تناقش فيه مشاريع التعاون التقني المشتركة، ويصار من ثم الى موافقة البلدان المشاركة عليها وصياغتها لوضعها موضع التنفيذ.

٤٥- في اطار متابعة خطة عمل البحر الابيض المتوسط (٤ شباط/فبراير ١٩٧٥) والمشاريع المشتركة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بحماية وتنمية حوض البحر الابيض المتوسط، أجرت الاكوا مناقشات في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ مع مركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة. وقد نشأ عن هذه المناقشات عدد من المجالات الممكنة للتعاون بين الطرفين منها برنامج للتعاون في مجال الاستخدام العطي لمصادر الطاقة المتجددة. والهدف الرئيسي لهذا المشروع هو رسم اطار للتعاون فيما بين بلدان البحر الابيض المتوسط لاجراء مزيد من البحث والتطوير في هذا المجال، مع تعميم استخدام مصادر الطاقة المتجددة، على اساس ان يتسنى ضمن هذا الاطار ايضا استعراض امكانيات التعاون في هذا الصدد بين الدول الاوروبية والدول العربية. وثمة مجال آخر للتعاون يتمثل في دراسة الجدوى المتعلقة بوضع مشروع للتعاون الاقليمي في مجال المستوطنات البشرية المشاطئة للبحر الابيض المتوسط. كذلك فثمة امكانيات كبيرة تنطوى على نشاطات تعاون تقني مشتركة بين الاقاليم في مجالات الموارد المائية، وحفظ التربة، والسياحة.

٤٦- تواصل بذل جهود مماثلة في مجال التعاون الاقليمي المشترك، وذلك في أعقاب وضع خطة عمل الكويت (١٥ - ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨) التي كان هدفها الرئيسي هو وضع اطار ينطوى على نهج بيئي سليم وشامل لمعالجة موضوع تنمية المناطق الساحلية وقد قام فريق سباعي بزيارة الكويت من آذار/مارس الى ايار/مايو ١٩٨٠ لتحديد المؤسسات والأفراد الموجودين بالمنطقة الذين سيشاركون في تقييم وادارة المشاريع البيئية التي دعت اليها خطة عمل الكويت. ثم عقدت الأمانة المؤقتة اجتماعا في تموز/يوليو ١٩٨٠ لمناقشة كيفية اشراك المؤسسات الاقليمية في تنفيذ مشاريع معينة. ويبدو بهذه المناسبة أن التعاون الأقاليمي المشترك في مجال الانتفاع من المهارات والخبرات الاقليمية المتوافرة ينطوى على امكانيات كبيرة، وتلك مسألة توليها الاكوا ما تستحقه من اهتمام، بعد ان طلب اليها برنامج الامم المتحدة للبيئة أن تشارك في تنفيذ خطة العمل المذكورة.

٤٧- انطلاقا من كون (الأونكتاد) هو الوكالة التنفيذية للمشروع الأقاليمي الرائد المشترك الذى يدعمه برنامج الامم المتحدة الانمائي والمتعلق بتطوير التدريب في مجال النقل البحرى (ترينمار)، فقد باشر الأونكتاد بالعمل في هذا المشروع في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠. ويشمل المشروع استحداث الدورات التدريبية المطلوبة، وذلك ضمن اطار مؤسسات التدريب العاملة في ميدان

النقل البحرى في البلدان النامية بأفريقيا وآسيا . وقد ربطت الاكوا نفسها بهذا المشروع التدريبي من خلال اقتراحها تنفيذ مشروع اقليمي يدخل في اطاره . وقد نتج عن مشاورات الاكوا مع الأونكتاد حول هذه المسائل وضع وثيقة بمسودة المشروع بعنوان " تطوير التدريب في مجال النقل البحرى في غربي آسيا" . ومن بين الأهداف الرئيسية التي يتوخاها هذا المشروع تنظيم وتنفيذ الدورات الملائمة لتدريب كبار مسؤولي الادارة والتنظيم في هذا القطاع الذين يرغبون في اكتساب الخبرة في المسائل المتعلقة بمجالات (أ) انتهاج مبدأ التوسع في مجال نقل البضائع السائبة ، (ب) التخطيط الاستراتيجي والتسويق في مجال نقل البضائع السائبة . ويرجع السبب في اختيار هذا المشروع على أساس من الأسبقية ، الى ان بلدان الاكوا لم تكن تملك في مجموعها سنة ١٩٧٩ سوى ٥ر١ في المائة من الحمولة السائبة في العالم ، ومن ثم فلم تحرز سوى قدر ضئيل نسبيا من أوجه التقدم في نقل الشحنات السائبة بالاسطول الذى تملكه . وفي هذا السياق ، فان المشروع المشترك بين الاكوا والاونكتاد الذى يجرى النظر فيه بعمق حاليا ، يحتوى عناصر أساسية في مجال التعاون التقني ، بما من شأنه تعزيز وصلات وقدرات النقل الاقليمية والأقاليمية ، عن طريق انشاء برامج التدريب ، وتبادل المعلومات والخبرات مع المؤسسات المماثلة في البلدان النامية الأخرى .

٤٨ - شاركت الاكوا ايضا في لجنة التنسيق المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية لمشروع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية للشرق الأوسط والبحر الابيض المتوسط . وقد شكلت اللجنة في اطار متابعة مرحلة تنفيذ الخطة الرئيسية التي وضعها الاتحاد المذكور طبقا لمشروعه الاقليمي في هذا المضمار . وتضم اللجنة في عضويتها الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية واللجنة الدائمة للمواصلات السلكية واللاسلكية لدول الخليج ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والمؤسسة العربية للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وتتيح المرحلة التنفيذية لهذا المشروع مجالا واسعا للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان المعنية استنادا الى المساندة التي يتلقاها المشروع من الهيئات الاقليمية والاقاليمية المذكورة أعلاه ، بما فيها الاكوا .

٤٩ - نتج عن الاتصالات والاجتماعات المشتركة بين الاكوا وبين الصندوق المؤقت للعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، اقتراح مشروع بعنوان " برنامج التدريب الاقليمي لتطوير القدرات التكنولوجية في غربي آسيا" الذى أعدته الاكوا وقدمته الى الصندوق في ايار/مايو ١٩٨٠ . ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في وضع وتنفيذ برنامج تدريبي موسّع يأتي على شكل ندوات ، وحلقات دراسية وتدريبية ، مستهدفا الارتقاء بمستوى المهارات المهنية ، وتعزيز القدرات التكنولوجية لمواطني البلدان المعنية في مجال تقييم ومواءمة التكنولوجيا المستوردة واختيارها وادارتها . وما يزال المشروع قيد النظر بمعرفة الصندوق المؤقت . كذلك فقد صيغ اقتراح بمشروع آخر يمكن ان يتولى الصندوق تمويله ، ويأتي على شكل حلقة تدريبية اقليمية تركز على مشاكل السياسات الاستراتيجية

المطروحة في مجال التكنولوجيا المستوردة ،والاستثمار الصناعي بالمنطقة العربية . ويقضي الهدف الفورى لهذا المشروع باطلاع عدد مختار من القيادات الوسطى في بلدان عربية مختلفة على المشاكل الطويلة الأجل التي تنطوى عليها التكنولوجيا المستوردة والاستثمار الصناعي ،مع الارتقاء بمستوى مهاراتهم وقدراتهم على التحليل والبحث في معالجة هذه المشاكل .

٥٠- يتطلب حل مشكلات التصحر (ظاهرة الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة) اهتماما خاصا بحكم ما تمثله من أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة الاكوا ومنطقة الساحل السودانية ،الأمر الذى يتطلب بدوره عملا متناسقا ،وعلى جميع الجبهات لدراسة وتحليل الأسباب المتشابكة غير المعروفة للتصحر . وتستطيع الاكوا ، ومعها مكتب الامم المتحدة للساحل السوداني ان يتعاونا على حل هذه المشكلات في ضوء خبراتهما الماضية ونشاطاتهما الجارية المتعلقة بظاهرة التصحر ،وفي مجالات مهمة بعينها مثل ادارة الموارد المائية ،وادارة الثروة الحيوانية ،والدعم المؤسسي للحكومات في مجال التخطيط وفي بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ،ونظم زراعة الأراضي القاحلة ، وكفاءة الانتفاع من الأراضي وتحسين الانماط المحصولية . وقد أتخذت الاكوا أولى الخطوات في هذا السبيل بدعوتها مكتب الامم المتحدة للساحل السوداني للمشاركة في تقديم ورقة الى الاجتماع الاقليمي المرتقب لادارة الموارد الزراعية وحفظها وتنميتها المقرر انعقاده في الفترة ١٩ - ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ . ومن المتوقع ان تفضي حصيلة هذا الاجتماع الى مزيد من الخطوات على طريق التوسع في ترتيبات التعاون في مجال التصحر ،لما له من أهمية وما يتعلق به من نشاطات للتعاون التقني .